الإيجابية وتتغلب، أما إن حصل العكس فتكون الولادة ارتدادية... وهذا يفسر التحولات سلباً وإيجاباً على أية ظاهرة أو ماهية.

ويمكن القول إن عقد الثمانينات وسنوات الانتفاض الشعبي قد أتاحا للمنطق الديالكتيكي أن يمضي بعربته، وبشكل أخص الصمود في الزنازين الذي أفضى لحماية التركيم والزيادة عليه، وبالتالي أخفقت ظاهرة تهدم البناء والعودة به إلى المدماك الأول، تأكيداً على امتلاك أحد أهم شروط العمل السري.

إن البنية الحزبية، شأن الوعي والصمود والصلابة... كائن حيوي ينمو، بدأ بسيطاً وتعقد وتطور بتدرج في غمرة المسيرة، إلى أن بلغت الجبهة شأناً أعطاها في استطلاع عام ٩٢ أكثر من ٢١٪ من الخارطة السياسية ومثل هذه النسبة وأكثر قليلاً في الحركة الأسيرة، وقاعدة منظمة ناهزت ٢٥ ألفاً حسب المتن وأكثر تيار محيط، وقدرة على تأدية المهام الانتفاضية المتنوعة وبعض التخصصات، وهذا لم يكن ممكناً لولا تمتعها بشرط قيادي تتوافر فيه مقومات الحد الأدنى من القدرات والبراعة، وربما أكثر من ذلك، فالمسألة تتلخص بمفردة واحدة، القدرة: القدرة على البناء، القدرة على حماية البناء، القدرة على تفعيل البناء، القدرة على الانخراط الواسع في الانتفاض، القدرة على انتاج الفكر ووسائل الإعلام... الخ من المؤشرات التي يشي بها متن الدراسة.

وهذا كله يقطع بالقول، إن الجبهة جزء صميمي ورئيس في الحركة الوطنية الفلسطينية، وأنها ليست مجرد عابر سبيل، بما يرد بحزم على المشككين بمبررات وجودها، وهي الماركسية – اللينينية في مجتمع تقليدي تتفشى فيه المنظورات الجبرية. وإن كانت الطبقة العاملة «طبقة في ذاتها وليس طبقة لذاتها» ماركس، بما تركته الجبهة من تأثيرات للانتقال لطبقة لذاتها والأمر ينسحب على مقولة غرامشي «الكتلة التاريخية التقدمية»... وما أدته الجبهة من دور تنظيمي وتعبوي.

ولكن الكتاب أيضاً، في المتن والملاحق، تقوّل بعبارات حاسمة لا التباس أو ميوعة فيها، ويتجلى هذا في أماكن عديدة وتمظهرات عديدة، بأن الجبهة في الأرض المحتلة بحاجة لبضعة أعوام أخرى لكيما يرتقي شرطها القيادي الجماعي وبنيتها وإمكاناتها، وهي تشدد على ضرورة حماية هذا الشرط، وفي القلب منه إرادة الاستخفاء، بصرف النظر عن الشخوص، غير أن الاضطراب حصل لاحقاً، تلاه عدم إبداع في اجتراح الأشكال والترتيبات التنظيمية الملائمة بعد استنزاف الشرط القيادي!